

قضية القول بخلق القرآن عند المعتزلة

د. سدينة علي صالح إكريبات

(عضو هيئة تدريس بقسم الفلسفة وعلم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة المرقب - ليبيا)

الملخص:

أجمعت الأمة الإسلامية على أن الله متكلم واستحالة التكلم من غير ثبوت الكلام، وهذا لا خلاف فيه. في حين أن المعتزلة فسروا ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية من ثبوت الكلام لله بأنه أصوات وحروف يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ، وجبريل، وغير ذلك. وعلى هذا فكلام الله عندهم حادث وليس بقديم، ثم إنهم لم يثبتوا لله شيئاً آخر من وراء هذه الأصوات والحروف تحت اسم الكلام وأنكروا أن يكون لله صفة قديمة قائمة بذاته هي الكلام، وبناءً على ذلك قالوا بخلق القرآن. فالقرآن حسب رأي المعتزلة فعل من أفعال الله تعالى الذي خلقه إذا أراد أن يتكلم ويتعامل بعباده، سواء كان الأمر أو النهي أو الوعد والوعيد، ولذا لا يجوز أن يقال عندهم أفعال الله قديمة كما لا يجوز أن تكون جميع نعم الله المعطاة للعباد قديمة، لذلك كان القرآن عندهم مخلوق ومحدث، لأنه من فعل الله تعالى الذي فعله الله تعالى استمراً بالمصلحة والحاجات. فالمعتزلة لا يثبتون لله كلاماً بحرف أو بصوت، وإنما يثبتون له القدرة على الكلام في أي وقت يثبتون له الإرادة في أي وقت. ويمنعون عنه الحرف والصوت. حتى لا يثبتون لله جسماً ومكلاً من مكان ما.

Summary

Muslims are in unanimous agreement that Allah speaks, and that it is impossible to speak without the existence of speech. This is not subject to dispute. But the Mu'tazilah interpreted the speech of Allah, unanimously agreed upon by Muslims, as voices and letters created by Allah in others such as Al-Lawh Al-Mahfoodh (the Preserved Tablet), Gabriel, etc. Therefore, they believed that the words of Allah had occurred lately rather than being old and eternal. They did not prove anything else for Allah behind those voices and letters under the nomenclature of speech. They even denied that Allah had an old standing-alone quality of speech. And hence, they advocated the idea that Quran had been created. Quran, according to the Mu'tazilah, is an act of Allah the Almighty who created it when He wanted to speak and deal with His servants in matters of commandment or prohibition, promise or threat. Therefore, the Mu'tazilah believed that the acts of Allah should not be said to be old and eternal, nor all the graces of Allah to His servants should be old and eternal as well. On that account, they professed that Qur'an had been created because it was an act of Allah the Almighty which had occurred in response to interests and needs. The Mu'tazilah do not say that Allah speaks by words or voices. They rather say that Allah is capable to speak at any time, and they also say that He has the will to do so at any time. They deny Him word and voice, so that they may not have to prove that Allah has a physical body and speaks from somewhere.

- المقدمة:

تعتبر قضية خلق القرآن التي قال بها المعتزلة من القضايا التي شهدها التاريخ الإسلامي في العصرين الأموي والعباسي حيث اختلف المسلمون حولها، وتنوعت فيها الآراء، وأمتحن فيها كبار العلماء مثل عفان بن مسلم الصفار شيخ الإمام أحمد وأحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح ابن ميمون (1) وغيرهم. كما كانت موضع جدل عنيف وخصومة شديدة بين المسلمين حيث اتسع الخلاف بينهم فاشتمل عدداً كبيراً من العلماء، وجذب انتباه العامة، وازدادت حدة هذا الخلاف عندما اتخذت هذه القضية طابعاً سياسياً، بتبني الدولة العباسية لها اثناء حكم المأمون وأخوه المعتصم، والوائق ابن المعتصم، بتصرف من المعتزلة إذ عملت هذه الدولة على فرض عقيدتها القائلة بخلق القرآن باللجوء إلى أسلوب القوة والإجبار فأراد الخليفة المأمون الذي أطلع على مؤلفات المعتزلة واقتنع بفكرهم، وتأثر بأحد رجال المعتزلة يقال له أحمد بن دؤاد (2) أن يرغم الناس بل والعلماء على القول بخلق القرآن، وتمسك الخليفة بهذه القضية وحمل الناس على القول بها حيث اجمع العلماء جميعاً وأختبرهم فمن وافق ابن دؤاد نجا ومن خالفه تعرض للتعذيب والأذى وذلك من أجل أن تكون عقيدة هؤلاء الناس موافقة لعقيدة المأمون الذي اعتنق فكر المعتزلة في هذه القضية.

والجدير بالذكر أن أول من قال بخلق القرآن هو الجعد بن درهم (3) الذي أخذها من أبيان بن سمران، وأخذها سمران من طالوت بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم أخذها الجهم بن صفوان (4) واشتهرت على لسانه وتأثر بها واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد كبار المعتزلة وقالوا بقوله أن القرآن مخلوق.

ثم في عهد هارون الرشيد ظهر رجلاً ثالثاً يسمى بشر المريسي (5) احد كبار المعتزلة وقال بان القرآن مخلوق وليس كلاماً لله وكان ينادي بهذه المقولة لأن الله خالق كل شيء والقرآن من الشيء ومدام الله خالق كل شيء فالقرآن إداً هو من هذا الشيء.

تقلبت هذه القضية في التاريخ الإسلامي بين مرحلتين: مرحلة آمن فيها المسلمون أن القرآن مخلوق، ومرحلة آمن فيها المسلمون أن القرآن قديم. حيث انقسم المسلمون في القرن الثاني الهجري حول هذه القضية إلى فرقتين: فرقة قالت بأن القرآن كلام الله ، وبما أنه كلام الله والكلام صفة من صفات الله فإذن القرآن قديم لأن الصفات قديمة مثل الله فالقرآن قديم مثل الله، وهذا المعتقد هو السائر بين الغالبية العظمى من المسلمين، وهناك فرقة أخرى اتخذت العقل وقالوا بما أن القرآن تحدث عن أمور تاريخية حصلت في التاريخ وبما أنه نزل في فترة من التاريخ وبما أنه مكتوب بحروف وينطق بأصوات ونزل بلغة عربية من صنع البشر لا يمكن أن يكون قديماً

1 - محمد بن نوح بن ميمون: هو أحد الثقات المشهورين بالسنة، وكان جار الإمام أحمد بن حنبل وهو من خرج مع الامام احمد من بغداد على يعير متزاملين بامر من الخليفة بسبب القول بخلق القرآن حيث اشتد به المرض وهو في الطريق ومات وقام بدفنه الإمام أحمد بن حنبل (يراجع: الأنساب للسمعاني، مكتبة مشكاة الإسلامية، د.ط. د.ت. باب الميم والضاد المعجمة، رقم 3825).

2 - أحمد بن دؤاد: هو أبو سليمان أحمد بن أبي دؤاد (160-240هـ) عربي من أباد، أخذ الاعتزال عن هياج بن العلاء السلمي، صاحب واصل بن عطاء، كان قاضياً للقضاة، ثم وزيراً وهو الذي جعل الاعتزال المذهب الرسمي وهو من الطبقة السابعة (يراجع: ابن المرتضى: المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، ج1، تحقيق: عصام الدين، دار المعرفة، د.ط. 1402هـ، ص35).

3 - الجعد بن درهم: هو ابن درهم مولى بن الحكم، أصله من خرسان، أسلم أبوه وصار من موالى بني مروان، وقد ولد في خرسان وهاجر بعد ذلك إلى دمشق ثم فر إلى الكوفة وهو أول من نادى بفكرة التأويل العقلي في الإسلام، وأول من قال بخلق القرآن حيث كانت جذور أفكاره وأرائه يهودية، أخذها من أبيان بن سمران عن طالوت عن ليبيد بن الأعصم (جمال الدين بن نباته المصري: سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، 768هـ، ص293).

4 - الجهم بن صفوان: وهو من الجبرية الخالصة ظهرت بدعته بترمد، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأثرية (الشهرستاني: الملل والنحل) ج1، ص86.

5 - بشر المريسي: بشر بن غياث توفي (218 هـ) وهو من كبار المعتزلة، ويقول بخلق القرآن (محمد بن أحمد الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج10، مؤسسة الرسالة، د. ط. 2001، ص199).

مع الله وإلا صار إلهاً مثل الله فلا يمكن أن يكون القرآن موجوداً مع الله منذ الأزل، وأعتبروا من قال بأن القرآن قديم مشرك لأنه أشرك مع الله القرآن وهؤلاء هم المعتزلة.

فالمعتزلة من الفرق التي عنت بقضية خلق القرآن على الرغم من أنها لا تعدوا إلا أن تكون ضمن قضية الصفات والتي تفوا قدمها، والسبب في ذلك هو خوفهم من القول بقدم الكلام الإلهي والقرآن كلام الله أن يساوا بين الله تعالى، وبين ما أنزل من الكلام وهذا شرك عندهم، وربما تعكس هذه المخاوف والاحتمالات التي أوردها المعتزلة حرصهم على التنزيه المطلق لله تعالى(6).

ويمكن تحديد إشكالية البحث من خلال طرح عدد من التساؤلات المتعلقة بموضوع البحث لعل أهمها:

هل صفة الكلام صفة أزلية قديمة قائمة بذات الله تعالى؟ أم انه فعل يخلقه الله في غيره؟ وإذا كان كلام الله مخلوقاً هل هو عرض أو جسم؟ وان كان كذلك فما محله؟ وما هو الحكم على ما يتلى ويقرأ؟ وإذا كان كلام الله قديماً فهل جميعه قديم بما ما يقرأ ويتلى وينتهي بمجرد الانتهاء من القراءة والتلاوة؟ ثم لماذا قالت المعتزلة بخلق القرآن؟ وما المترتب على الاعتراف بأن القرآن مخلوق وليس كلام الله؟ وماذا عن الموقف المعارض؟ ولما تشبث أهل السنة في التصدي للمعتزلة؟ ولماذا ثبتوا القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق؟

ويهدف البحث إلى بيان موقف المعتزلة من قضية القول بخلق القرآن والأدلة التي اعتمدوا عليها في اثبات هذا القول، وبيان موقف أهل السنة من هذه القضية والأدلة التي اعتمدوا عليها في تفنيد ما ذهب إليه المعتزلة في قولهم بأن القرآن كلام الله (مخلوق).

هذا وقد أعتمد البحث على المنهج التحليلي في تحليل بعض النصوص والآراء والأفكار الواردة في البحث، حيث تضمن البحث على مقدمة وعدد من المباحث وخاتمة تضمنت أهم الآراء والأفكار والنتائج التي توصل إليها البحث وذيل بعدد من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث.

المبحث الأول: حقيقة الكلام عند المعتزلة:

لا خلاف بين المعتزلة وخصومهم من الفرق الإسلامية على أن الله تعالى متكلم وأن له كلام وأن القرآن كلامه، ولكن الخلاف حول معنى الكلام وحقيقة المتكلم وهل القرآن مخلوق أم غير مخلوق؟

فلما كان الكلام يُعلم ضرورة من جهة الإدراك، وأنه من أوضح الأشياء المدركة فلا بد من بيان حده وحقيقته عندهم:

فحد الكلام عندهم هو: كما يقول القاضي عبد الجبار "ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة، وحصل في حرفين أو حروف. فما أختص بذلك وجب كونه كلاماً، وما فارقه لم يجب كونه كلاماً"(7). وهذا هو حد الكلام المشاهد، ولا يوجد كلام من غير جنس كلامنا.

وقد حلل القاضي التعريف السابق وقارنه بتعريف شيخه، أبو علي، وأبو هاشم، فتبين له أن تعريفه للكلام جاء مختلفاً عن تعريف أبي علي، وقريب من تعريف أبي هاشم الذي يقول فيه: "جنس الكلام هو الصوت" إلا أن القاضي لم يذكر في تعريفه للكلام أنه أصوات مقطعة، وأقتصر على القول بأنه حروف منظومة، وذلك أنه لا يكون حروفاً منظومة إلا وهي أصوات مقطعة،

6 - أحمد محمود صبحي: في علم الكلام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 2009م، ص130.
7 - القاضي عبد الجبار: المغني في ابواب التوحيد والعدل، ج7، ط1، دار الكتب، 1961م، ص6.

فمجرد ذكر الحروف المنظومة يشتمل على الأصوات التي أوردها أبو هاشم ويمنع من تكرارها من غير فائدة(8).

وبيان ذلك أن الأصوات المقطعة لو كانت أمراً زائداً على الحروف المنظومة لصح فيها الانفصال لأن الحروف جمع، وأقل الجمع ثلاثة، وهذا يقتضي ألا يكون الحرفان كلاماً، وليس كذلك، فان قولنا: حر، وقل، وكل، حرفان مع أنه كلام. فالكلام يمكن أن يتكون من حرفين، مخالفاً في ذلك أبا علي الذي يرى أن الكلام قد يكون من حرف واحد فقط بناء على ما يذهب إليه أهل اللغة من أن الكلام أسم وفعل وحرف جاء لمعنى. وعلى هذا فانه من الأولى في تعريف الكلام أن يقال: "هو ما أنتظم من حرفين فصاعداً، أو ماله نظام من الحروف مخصوص"(9).

ولهذا يذهب أبو علي الجبائي في تعريفه للكلام إلى التمييز بين الحروف والأصوات واعتبر الكلام هو الحروف، فالأولى أن يعرف الكلام بالحروف لأن الحروف هي الكلام دون الأصوات، ولذا يقول في المكتوب والمحفوظ: إنهما كلام ولم يقارنهما صوت.

وبناءً على ذلك فإن المعتزلة يذهبون إلى القول بأن معنى كون الله تعالى متكلماً خالفاً للكلام في غيره، ويرفضون أن يكون الكلام قائم في نفس الله تعالى، لأن ادعاء وإثبات معنى لا سبيل إلى معرفته بدليل يجب نفيه، وإثبات الكلام النفسي عاري من الدليل، وأيضا استحالة وجود الكلام المعقول عارياً من الأصوات المقطعة واستحالة وجود الأصوات المقطعة عارية عن الكلام، لذا لا يجب القول بوجود نوع من الكلام بدون أصوات (10). وإذا كان الكلام مكون من حروف وأصوات مقطعة فلا بد من محل يحدث فيه الكلام، لأن حكم الكلام حكم سائر المدركات، في أنه يوجد في محل فهو حادث في جسم من الأجسام ولذا فلا بد من وجود محل يخلقه الله تعالى فيه، ويجب ألا يكون متكلماً به دونه، بل يشترط كونه جماداً(11) ويستدلون على قولهم بأن الله يخلق كلاماً في شيء من الجمادات بقوله تعالى: (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ)(12) لقد أول المعتزلة هذه الآية بأن الله أحدث النداء في الشجرة فهي التي كلمت موسى عليه السلام (13).

أما حقيقة المتكلم: فهي فعل الكلام، ووجد منه الكلام حسب قصده وإرادته ودواعيه، والله تعالى متكلم لأنه فَعَلَ الكلام وصار به متكلماً، وذلك للعلم بوجود الكلام من جهته فهو فعله (14)

وعلى هذا فالكلام عند المعتزلة من الصفات الفعلية المشتقة من الأفعال، لأن المتكلم من فَعَلَ الكلام، لا من قام به الكلام، لأنه لو كان المتكلم من قام به الكلام، لوجب أن يكون كلامه إما قديماً وإما حادثاً، وإن كان قديماً ففيه إثبات لقديمين، وهذا أساس رفض المعتزلة للقول بأنه يجوز أن يكون الله تعالى متكلماً لنفسه، أو لمعنى قائم بنفسه، ويرون أن كلامه تعالى محدثاً.

ووفقاً لهذه المعاني التي قال بها المعتزلة لحقيقة الكلام والمتكلم، فإن كلامه ليس قديماً، وأن القرآن مخلوق.

8 - القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1996م، ص329.

9 - القاضي عبد الجبار: المصدر نفسه، ص529.

10 - القاضي عبد الجبار: المغني، ج7، ص15.

11 - القاضي عبد الجبار: المصدر نفسه، ج7، ص14 - 18.

12 - سورة القصص: الآية 30.

13 - القاضي عبد الجبار: المغني، ج7، ص90.

14 - القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف: تحقيق: عمر السيد عزمي، وأحمد فؤاد الأهواني، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، دبت، ص309.

وأختلف المعتزلة بعد ذلك في الكلام أهو جسم أم عرض، وهل هو مخلوق على أقوال أهمها ما يلي:

القول الأول: قول بعضهم كأبي الهذيل العلاف وجعفر بن حرب والإسكافي والقاضي عبد الجبار أن كلام الله عرض مخلوق. لأن الكلام في رأيهم عرض الله تعالى في الأجسام على وجه يسمع ويفهم معناه. وعلى هذا يرفضون القول بأن الكلام جسم فالكلام مخالف للأجسام واستدل على ذلك القاضي عبد الجبار بقوله: " لو كان الكلام جسماً، لقدرنا على الأجسام كلها لقدرتنا على الحروف ولرجوع أحكامها إلينا، وقد ثبت أنه لا يقدر أحدنا على الأجسام، فيثبت بهذا أن الكلام ليس جسماً" (15).

القول الثاني: قول إبراهيم بن سيار النظام أحد كبار معتزلة بغداد وأصحابه وهو أن كلام الله جسم، وأنه مخلوق، وأنه لا شيء إلا جسم. وأن كلام الخلق عرض وهو حركة لأنه لا عرض عندهم إلا الحركة، وأن كلام الخالق جسم. وأن ذلك الجسم صوت مقطع مؤلف مسموع وهو فعل الله وخلق، وإنما يفعل الإنسان القراءة، والقراءة حركة، وهي غير القرآن (16).

وعلى ذلك فكلام الله تعالى عند المعتزلة مخلوق محدث؛ لأن الأجسام والأعراض لا يمكن أن تكون إلا كذلك، وقد أحدثها الله تعالى.

وبناءً على الأقوال السابقة لخلافهم يتضح أن المعتزلة اختلفوا في كلام الله هل جسم أم ليس بجسم؟ واتفقوا على أنه مخلوق.

والمعتزلة لكي ينفوا صفة الكلام كصفة من صفات الله أولوا قول الله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (17) وقالوا: (كلم الله موسى تكليماً) فالله عندهم لفظ الجلالة في محل مفعول به مقدم وموسى فاعل مؤخر وتكليماً مفعول به مطلق مؤكد للفعل وكلم فعل ماضي مبني على الفتح.

(وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (18) قالوا هذا خطأ وكلم الله موسى تكليماً أي وكلم الله موسى تكليماً هنا حرفوا المعنى تماماً من أجل معتقد خاطئ وهو نفي صفة الكلام لله تعالى فالله يثبت لذاته صفة الكلام فمن الواجب إثباتها من دون تحريف لا للفظ ولا للمعنى ولا لتمثيل ولا تعطيل (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (19).

المبحث الثاني: أدلة المعتزلة على القول بخلق القرآن.

أعتمد المعتزلة على عدد من الأدلة العقلية والنقلية في قولهم بأن القرآن كلام الله تعالى مخلوق لعل أهمها ما يلي:

أولاً: الأدلة العقلية:

- قولهم باختلاف خطاب الله تعالى للأنبياء، فخطابه لموسى عليه السلام غير خطابه للنبي - صلى الله عليه وسلم - ومنهاج الكلامين مع الرسولين مختلفة، ثم إن أحوال الأمتين - أمة محمد وأمة موسى - مختلفتان، والقصة التي جرت ليوسف وإخوته غير القصة التي جرت لأدم أو نوح أو إبراهيم، وإذا كانت هذه الأحوال مختلفة استحال أن يكون الكلام صفة أزلية لله تعالى، وإلا لحقت ذاته التغير اللازم عن تغير المحدثات (20) وهنا ينفي المعتزلة أن يكون الكلام صفة لأنه

15 - القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف، ص313.

16- يراجع: القاضي عبد الجبار: المغني، ج7، ص25-27.

17 - سورة النساء: الآية 164.

18 - سورة النساء: الآية 164.

19 - سورة الشورى: الآية 11.

20 - أحمد محمود صبحي في علم الكلام، ص129.

لو كان صفة لكان كلامه واحداً، ولاستحالة مع وحدته أن يحوي حقائق مختلفة لذا لا بد أن يكون الكلام فعلاً حادثاً.

- قولهم: أنه لو كان كلام الله تعالى قديماً لوجب أن يكون مثلاً لله - تعالى - لأن القدم صفة من صفات النفس والاشترار في صفة من صفات النفس يوجب التماثل، والله تعالى لا مثل له، وأيضاً لو كان الله قديماً لوجب أن يكون عالم لذاته، قادر لذاته كالقديم تعالى، لأن الاشتراك في صفة من صفات النفس يوجب الاشتراك في سائر صفات النفس ولما لم يكن كذلك علم حدوثه(21).

- قولهم إن تحدي الله للعرب بالقرآن يدل على حدوثه، لأن التحدي بالقديم مستحيل.
- قولهم بأن القرآن غير الله لأنه يختص بصفات الحدوث التي تستحيل على الله تعالى، فهو متجزئ متبعض، له ثلث وربع، مفصل ومحكم.
- قولهم: لو كان القرآن قديماً لوجب كونه مثل الله تعالى، لاشتراكه في صفة القدم الذاتية، وما خالف الله في بعض صفاته الذاتية يجب استحالة كونه قديماً (22).

ثانياً: الأدلة النقلية:

قدم المعتزلة أدلة نقلية على أن القرآن مخلوق بقولهم أن الله ذكر في كتابه بعد أن بين أن الذكر هو القرآن ما يدل على حدوثه بقوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)(23) وقوله تعالى: (مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ ...) وقوله تعالى: (وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُّحَدَّثٍ ...) (24) وكل محدث فهو مخلوق، والقرآن قد سبقته كتب منزلة (... وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى ...) (25) فعند المعتزلة يجب حدوث كلام الله تعالى لأن ما تقدمه غيره لا يكون قديماً (26) وقوله تعالى: (الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ...) (27) يدل على حدوثه لأن أحكام الشيء يقتضي حدوثه على وجه مخصوص. وكذلك فوضع الله تعالى القرآن بأنه محكم ومتشابه يقتضي منه حدوثه. وكذلك وصفه بأنه مفصل وموصل، وبأنه جعله عربياً، وأنه جعله هدى للناس وبياناً وشفاءً ودلالة على نبوة محمد - صلى الله عليه وسلم - معجزاً، إلى كل ما شاكله من صفاته الجارية هذا المجري لأنها أجمع تقتضي حدوثه على وجه مخصوص يصبح كونه بهذه الصفات (28).

وقول الله تعالى: (... اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ...) (29) استدلت المعتزلة بعموم هذه الآية على حدوث القرآن وأن الله تعالى خلقه ولا يمكن إخراج القرآن من هذا العموم. فالمعتزلة حينما اعتبروا أن أفعال العباد كلها غير مخلوقة لله وإنما يخلقها العباد فأخرجوها من عموم (كل) وأدخلوا كلام الله في عمومها مع أنه صفة من صفات الله تعالى، به تكون الأشياء المخلوقة وبأمر الله تكون المخلوقات. يقول القاضي عبد الجبار: " الآية تدل بعمومها على حدوث القرآن، وإنه تعالى خلقه... ولا دلالة توجب إخراج القرآن من هذا العموم، فيجب دخوله فيه" (30).

21 - القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص 549.
22 - القاضي عبد الجبار: المغني، ج 7، ص 86.
23 - سورة الحجر: الآية 9.
24 - سورة الشعراء: الآية 5.
25 - سورة هود: الآية 17.
26 - القاضي عبد الجبار: المغني، ج 7، ص 88.
27 - سورة هود: الآية 1.
28 - القاضي عبد الجبار، المغني، ج 7، ص 89.
29 - سورة الرعد: الآية 16.
30 - القاضي عبد الجبار: المغني، ج 7، ص 94.

تمسك المعتزلة بقولهم أن القرآن مخلوق أيضاً بقوله تعالى: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)⁽³¹⁾ فهذه الآية حسب رأي القاضي عبد الجبار تفيد حدوث الكلام وليس قدمه وفسرها تفسيراً يفيد هذا الحدوث معتمداً في تفسيره إلى حد كبير إلى التحليلات اللغوية والجوانب اللغوية التي تشمل عليها الآية وتفيد الحدوث هي: أن الله تعالى في الآية: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)⁽³²⁾ على القول بالإرادة وقرن أحدهما بالآخر، وأدخل حرف الاستقبال على كونه مريداً، لأن (إذا) تنبئ عن الاستقبال، فإذا دل ذلك على كونه مريداً في المستقبل فيجب أن يدل على كونه قائلاً في المستقبل، وهذا يدل دلالة صريحة على حدوث الكلام وحدث الإرادة معاً.

ثم أن (إذا) تقتضي حدوث ما دخلت عليه وحصوله بعد أن لم يكن، وأن لفظ (أن) إذا دخل على الفعل المضارع جعله للاستقبال، وهو بمنزلة السين في " سوف " وهذا ما اتفق عليه أهل اللغة. وفي هذا أيضاً دلالة واضحة على حدوث الكلام (33).

فالقاضي عبد الجبار إذن يفسر لفظ (كن) ويصفه بالحدوث في مقابل تفسير الأشعرية له بالقدم. وهكذا ينكر المعتزلة صفة الكلام، ويقولون: بأن كلام الله محدث مخلوق وأنه عرض يخلقه الله في الأجسام على وجه نسمعه، ونعلم معناه.

ومن دليلهم أيضاً على خلق القرآن قوله تعالى: (... وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا) (34) والمقدور إذا وصف به الموجود فإنما يعني به أن الأمر كان قبل إحداثه إياه قدراً مقدوراً، وقوله تعالى: (يَذَّبُرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ...) (35) والمدبر لا يكون إلا حادثاً، وقوله تعالى:

(وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا) (36) فصرح بأن أمره مفعول، وكل ذلك يدل على حدوثه (37).

وخلاصة ما تقدم هو أن المعتزلة أنكروا الكلام القائم بالذات (الكلام النفسي) واتفقوا على أن القرآن هو كلام الله عز وجل مخلوق له وليس بقديم وأنه صفة غير قائمة بذاته، كما هو الحال بالنسبة للنعمة فهو منعم باعتبار صدور النعمة منه، ونعمه عز وجل كلها حادثه ومخلوقة له، وكذلك كلامه تعالى وإن كان قد صدر منه ولكنه مخلوق له تبارك وتعالى يقول القاضي عبد الجبار: "وقد أطلق مشايخنا كلهم في القرآن أنه مخلوق" (38).

المبحث الثالث: موقف أهل السنة من قضية القول بخلق القرآن:

مما لا شك فيه أن الله سبحانه وتعالى قد ثبت له صفة الكلام بإجماع الأمة الإسلامية، وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أنه سبحانه وتعالى متكلم مع القطع باستحالة التكلم من غير ثبوت الكلام، وهذا القدر من الإجماع لا خلاف فيه لأحد من المسلمين.

غير أن المعتزلة فسروا هذا الذي أجمع المسلمون على إثباته لله تعالى، بأنه أصوات وحروف يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ، وجبريل، وغير ذلك، وعلى هذا فكلام الله حادث وليس بقديم، ثم إنهم لم يُثبتوا لله شيئاً آخر من وراء هذه الأصوات والحروف تحت اسم الكلام

31 - سورة يس الآية 82.

32 - سورة النحل: الآية 40.

33 - القاضي عبد الجبار: المغني: ج 7، ص 90.

34 - سورة الأحزاب: الآية 38.

35 - سورة السجدة: الآية 5.

36 - سورة الأحزاب: الآية 37.

37 - القاضي عبد الجبار: المغني، ج 7، ص 88.

38 - القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف، ص 331.

وأنكروا أن يكون لله صفة قديمة قائمة بذاته هي الكلام، وبناء على ذلك قالوا بخلق القرآن كما مر بنا آنفاً.

أما أهل السنة والجماعة فقد قالوا: إن هذه الحروف والأصوات التي تدلُّ على معاني كلام الله لا شكَّ أنها حادثة، ونسميها كلاماً لفظياً، ولكننا نثبت إلى جانب ذلك صفة أزلية قائمة بذاته هي الكلام، وهي تلك المعاني التي يُعبَّر عنها بالألفاظ وهي غير صفة العلم والإرادة، وإنما هي صفة مهياة لأن يخاطب بها الآخرون على وجه الأمر، والنهي، والخبر والوعد، والوعيد.

وبما أن المقام لا يتسع لذكر جميع آراء أهل السنة والجماعة في هذه المسألة فسوف يقتصر البحث على بيان موقف الأشاعرة من هذه المسألة فهم من أكثر المخالفين لقول المعتزلة في القول بخلق القرآن.

يذهب الأشاعرة إلى القول بأن القرآن كلام الله وهو غير مخلوق، ويثبتون الكلام لله تعالى، والله عندهم متكلم، والدليل على ذلك مثلاً إرساله للرسول وتكليفه للعباد بالأمر والنهي، والوعد والوعيد لأن عدم الكلام عند الأشاعرة يعني الخرس والسكوت والله منزّه عن ذلك. يقول الأشعري في كتاب الإبانة حينما أراد أن يهدم القول بخلق القرآن: إن كل حي فهو متكلم فإذا كان الله حياً بحياة قديمة فهو لا بد أنه متكلم بكلام قديم، ومن لا يتصف بالكلام يتصف بضده من الخرس والعمى والسكوت فالله متكلم بكلام قديم" (39).

أما الباقلائي فقد أجمع رأي الأشاعرة في هذه القضية بقوله: "إن الله تعالى متكلم وله كلام وأن كلامه قديم ليس بمخلوق ... ولا محدث، بل كلامه قديم وهو صفة من صفات ذاته كعلمه وقدرته، وإرادته، ونحو ذلك من صفات الذات، ولا يجوز أن يقال: كلام الله - تعالى - عبارة ولا حكاية ولا يوصف بشيء من صفات الخلق، ولا يجوز أن يقول أحد لفظي بالقرآن مخلوق ولا غير مخلوق ولا إني اتكلم بكلام الله" (40).

ولكن هناك سؤال يتبادر إلى الذهن وهو: ما معنى الكلام والمتكلم عند الأشاعرة؟

معنى الكلام عند الأشاعرة كما يعنيه الأشعري: هو صفة لمن قام به الكلام لا من نطق بالكلام (41) وعند الجويني هو: القول القائم بالنفس (42) الذي تدل عليه العبارات وما يصطلح عليه من الإشارات، وهذا هو الفكر الذي يدور في النفس، فهو ليس تلك الأصوات والحروف بل هي تدل عليه.

ويحاول الشهرستاني استنباط دليل على وجود الكلام النفسي من موقف المعتزلة أنفسهم الذين ينكرونه، فمن مذهبهم أن المفكر قبل ورود السمع يجد من نفسه خاطرين: أحدهما يدعو إلى معرفة الصانع وشكر المنعم وسلوك الخير، والثاني: يدعو إلى خلاف ذلك، وهذان الخاطران مخبران عن الكلام النفسي، فهو كلام النفس وحديثها، فكيف يسوغ لهم إنكار ذلك (43).

فعلى هذا فالكلام الحقيقي هو الذي يدور في النفس، وأما العبارات والألفاظ فتسمى كلاماً تجوزاً لأنها ليست بكلام حقيقة لأنها عبارة عنه (44).

39 - الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة، دار المعارف النظامية، الهند، ص25.

40 - الباقلائي: الإنصاف، تحقيق عماد الدين حيدر، عالم الكتب، ط1، 1986، ص115.

41 - الأشعري:

42- الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، دبط، 1950، ص105.

43- الشهرستاني: نهاية الإقدام، حرره وصححه الفرزجيوم، دبط، دبت، ص322.

44- الجويني: الإرشاد، ص108.

أما معنى المتكلم عند الأشاعرة: فهو من قام به الكلام، ومعنى هذا أن الكلام صفة للمتكلم، وهذا خلاف ما ذهب إليه المعتزلة أنه من فعل الكلام، ويبرهن الأشاعرة على بطلان المعتزلة، بأن الكلام عندهم حروف وأصوات، والصوت أعم من الكلام، والصوت إذا ما قام به المحل سمي مصوتاً، ولا يرجع حكم الصوت إلى فاعل الصوت فلا يقال إن الله مصوت، فكيف يرجع إليه حكم الكلام الذي هو أخص من الصوت. أيضاً لو كان المتكلم من فعل الكلام لكان الله هو المتكلم في المعجزات التي تنطق كمنطق الشاة وتسييح الحصى (45).

وبناءً على ذلك فكلام الله حسب رأي الأشاعرة وبالأخص الجويني صفة له أزلية، غير مخلوق ولا محدث وهذه الصفة قائمة بذات الله سبحانه وتعالى وهي أمره وخبره ووعدته ووعيده (46).

فالأشاعرة إذاً اختلفوا في طرق الاستدلال على أن الله تعالى متكلم بكلام وأن كلامه صفة له أزلية غير محدثة فمنهم من قال:

1- أن كلام الله تعالى لو كان محدثاً لم يجز حدوثه فيه لاستحالة كونه محلاً للحوادث، ويستحيل حدوثه لا في محل لأن العرض لا يكون إلا في محل ولا حدث كلامه في جسم من الاجسام لكانت الأسماء الصادرة من خصوص أوصاف الكلام راجعة إلى محله فكان محله به أمراً، ناهياً، مخبراً، كالحياة والعلم، والقدرة وإذا حدث في محل كان المحل بها حياً، عالماً، قادراً، وإذا استحال أن يأمر وينهي بكلام الله غيره صح أن يكون كلامه أزلي لا بغيره (47).

2- ومنهم من قال: أن الله تعالى حي والحي يصح منه أن يتكلم ويأمر، وينهي، كما يصح منه أن يعلم ويقدر، ويريد، ويسمع ويبصر فلو لم يتصف بالكلام أدى إلى أن يكون متصفاً بضده من الخرس، وهذه كلها خصائص لا يمكن أن تجوز على الله تعالى بحال من الأحوال (48).

أما الاسفرايني (49) حسب قول الشهرستاني فقد سلك في ذلك منهجاً آخر فقال: "إن الافعال المتقنة المحكمة دلت على أن الله تعالى عالم ويستحيل على العالم أن يعلم شيئاً ثم لا يخبر عنه، وربط بين العلم والخبر وقال: إنهما متلازمان بحيث لا يمكن تصور وجود أحدهما بدون الآخر، ومن لا خبر عنده عن معلومة لا يمكن أن يخبر عنه غيره. وقد ثبت أن الباربي تعالى يصح منه أن يكلف ويعرف ويخبر وينبه ويرشد ويعلم، ومن ثبتت عنه كل هذه الدلائل لا بد وأن يكون متكلماً" (50).

وعلى أية حال فالأشاعرة أياً كانت طرقهم في الاستدلال فإنهم جميعاً اتفقوا على أن كلام الله تعالى أزلي قديم. ولكن ما هو قولهم مما نسمعه ونتلوه ونكتبه. هل هو كلام الله تعالى؟

إن الأشاعرة حينما رأوا أن الحنابلة يقولون بقدوم القرآن وذهبوا إلى أن هذا القرآن المتلو في المحاريب والمكتوب في المصاحف غير مخلوق، ولا محدث حتى الجلد والغلاف قديمان (51) وحينما رأوا أن المعتزلة يقولون: كلام الله تعالى أصوات وحروف يخلقها الله تعالى في غيره كاللوح المحفوظ أو جبريل، أو الرسل... ذهبوا إلى التمييز بين نوعين من الكلام:

45 - الشهرستاني: نهاية الإقدام، ص 282- 284.

46 - عبد القاهر البغدادي: أصول الدين، تحقيق وتعليق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002، ص126.

47 - البغدادي: أصول الدين، ص125.

48 - الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام، ص268.

49 - الأسفرايني هو: من كبار أئمة أصول الدين وهو متكلم شافعي والملقب بركن الدين توفي في نيسابور سنة 418، ومن أهم مؤلفاته التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين. يراجع: (الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج17، ص353).

50 - الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام، ص169.

51 - عضد الدين الإيجي: الموافقات، شرح السيد الشريف على بن محمد الجرجاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ج3، دار الجبل، بيروت، ط1، 1997، ص128.

1- الكلام اللفظي: وهو الكلام المؤلف من العبارات والألفاظ والأصوات وهو حادث متغير يختلف باختلاف الأمكنة والأقوام (52) وهو يسمع ويقرأ ويكتب.

2- الكلام النفسي: أنه الكلام الذي ليس بصوت ولا حرف بل هو معنى قائم بالله لا يتغير بتغير العبارات ولا يختلف باختلاف الألفاظ وهو المراد إن وصف كلام الله بالقدم. يقول الجويني في معنى الكلام النفسي بأنه: الفكر الذي يدور في الخلد ويستدل عليه بالعبرة والإشارة والكتابة (53) وهو قديم قائم بالله تعالى، وهو أولى بأن يطلق عليه كلام الله تعالى.

قدما تلك التعريفات لأنواع الكلام عند متأخري الأشاعرة لأن الأشعري لم نجد له تعريف في كتابه الإبانة ولا تمييز بين الكلام النفسي والكلام اللفظي بوضوح وإنما أتضح ذلك من اعتراضه على المعتزلة فالأشعري ربط بين الكلام والعلم وهذه إشارة إلى الكلام النفسي حيث قال: إذا كان غير جائز أن يوصف الله بغير العلم - أي الجهل - فكذلك غير جائز أن يوصف بغير الكلام، فكما أنه لم يزل عالماً فإنه لم يزل متكلماً. وفي اعتراضه على المعتزلة لم يرد رداً صريحاً ومبرراً لمبرر لغوي فيقول: لا يجوز أن يقال إنه كلام ملفوظ لأن العرب تقول لفظت اللقمة من فمي بمعنى رميتها، وكلام الله غير ملفوظ به، ثم يؤكد القول إنه لا يجوز أن يقال إن شيئاً من القرآن مخلوق لأن القرآن بكماله غير مخلوق (54).

بمعنى أوضح أن الأشعري ينفي أن يكون القرآن ملفوظاً باللسان، لأن اللفظ في لغة العرب معناه الرمي فينص على أن القرآن بكماله غير مخلوق وهو يريد بذلك لفظه ومعناه.

ولكي يثبت الأشاعرة الكلام النفسي استدلوا بعدة أدلة من الشرع والعقل واللغة:

فأما دليلهم الشرعي: فيتمثل في إخبار الله تعالى عن المنافقين لقوله تعالى: (إِذَا جَاءَكَ **الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ**) (55) إذ يقولون: أن الله تعالى لم يكذب المنافقين في إقرارهم، وإنما كذبهم بما تخفيه نفوسهم وتسرب به ضمائرهم.

والدليل العقلي: على إثبات الكلام النفسي، أن العاقل إذا أمر عبده بأمر أوجد في نفسه اقتضاء الطاعة منه وجدانا ضرورياً (56).

أما دليل اللغة: فهو رجوعهم إلى كلام العرب، فأهل اللغة يطلقون كلام النفس والقول الدائر في الخلد، فيقولون: كان في النفس كلام، وزورت في نفسي قولاً، وقد قال الشاعر الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً.

وعلى هذا فإن الكلام الحقيقي هو الذي يدور في النفس، وأما العبارات والألفاظ تسمى كلاماً جوازاً لأنها ليست بكلام حقيقة لأنها عبارة عنه (57). وأن المتكلم حقيقة هو من قام به الكلام، بمعنى أن الكلام صفة المتكلم.

ويلاحظ هنا أن الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة حول معنى الكلام والمتكلم، أدى إلى الخلاف حول طبيعة الكلام الإلهي الذي اعتبره المعتزلة من جنس الكلام المعقول في الشاهد والمكون من حروف منتظمة وأصوات مقطعة، في حين رفض الأشاعرة هذا القول واعتبروا كلام الله تعالى صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، وأن كلامه ليس من جنس كلام البشر.

52 - الإيجي: الموافق: ص129.

53 - الجويني: الإرشاد، ص105.

54 - يراجع الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة، ص25.

55 - سورة المنافقون: الآية 1.

56 - الجويني: الإرشاد، ص105.

57 - الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام، ص282، والجويني: الإرشاد، ص108.

وبناءً على ما تقدم يتضح أن الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة كان في طبيعة الكلام الإلهي أي في الكلام النفسي فالأشاعرة يعدونه صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، وأن كلامه ليس من جنس كلامنا المكون من أصوات وحروف، والمعتزلة يعدونه من صفات الفعل وأنه فعل أحدثه الله لا في محل، وأنه حادث، وليس هناك كلام من غير جنس كلامنا.

والقرآن الكريم كلام الله بإجماع أهل العلم، فهو عند المعتزلة مخلوق، وعند الأشاعرة غير مخلوق، ولهذا يقدم الأشاعرة الأدلة العقلية والنقلية على قدم كلام الله، وأن القرآن غير مخلوق نذكر بعضاً منها:

- أولاً الأدلة النقلية:

استدل الأشاعرة على قدم الكلام الإلهي، وأن القرآن غير مخلوق بقوله تعالى: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (58) فلو كان القرآن مخلوقاً كما يقول المعتزلة لوجب أن يكون مقولاً له كن فيكون، ولو كان الله عز وجل قائلاً للقول كن كان للقول قولاً، وهذا يوجب أحد أمرين: إما أن يؤول الأمر إلى أن قول الله غير مخلوق، أو يكون كل قول واقع بقول لا إلى غاية ذلك محال، وإذا استحال ذلك صح وثبت أن الله عز وجل قولاً غير مخلوق (59).

كما استدلو بقوله تعالى: (... أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ...) (60) وقوله: (وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ) (61) فالأشعري يرى إن أمر هو كلامه والأمر غير الخلق، لأنه ذكر الخلق أولاً والأمر منفرداً مما يدل على أنه بخلافه. أما الرازي فيرى من الواجب أن يكون الأمر داخلًا في الخلق (62).

ومن المعلوم أن المعتزلة قد ذهبوا إلى أن معنى وصف الله بأنه متكلم أن فعل أحدثه الله في غيره، وأن موسى حين كلمه ربه من اتجاه شجرة وفقاً لقوله تعالى: (فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) (63). ولكن الأشعري بقوله يقدم كلام الله وقيامه به يرفض صدور الكلام من اتجاه شجرة وإلا لزم المعتزلة في رأيه نسبة الكلام إلى الشجرة لا إلى الله، إنه لا يجوز أن يخلق الله كلامه في بعض المخلوقات لأن هذا يوجب أن ذلك المخلوق متكلم له، ويستحيل أن يكون كلام الله عز وجل كلاماً للمخلوق (64).

ويؤول الأشعري الآيات التي تفيد أن القرآن محدث كقوله تعالى: (وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحَدِّثٍ ...) (65) فالمراد بالذكر في رأيه ليس هو القرآن بل هو كلام الرسول لأ كلام الله، ويخبر أنهم لا يأتيتهم ذكر محدث إلا استمعوه وهم يلعبون، ولم يقل لا يأتيتهم ذكر إلا كان محدثاً، ولم يقل هذا لم يوجب أن القرآن محدثاً (66).

ومن الآيات التي استدلت بها الأشاعرة أيضاً قول الله تعالى: (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (67)، الجعل عند المعتزلة بمعنى الخلق، ولكن عند الأشاعرة فيرد الباقلاني عليهم بأن

58 - سورة يس الآية 82.

59 - الأشعري: الإبانة، ص32، واللمع: في الرد على أهل الزيغ والبدع، صححه وعلق عليه، حموده غرابية، مطبعة مصر، القاهرة، 1955م، ص33.

60 - سورة الأعراف: الآية 54.

61 - سورة اروم: الآية 25.

62 - الرازي: معالم أصول الدين، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، دار الكتاب العربي، لبنان، ص54.

63 - سورة القصص: الآية 30.

64 - الأشعري: الإبانة، ص68، 69.

65 - سورة الأنبياء: الآية 2.

66 - الأشعري: الإبانة، ص33، 32.

67 - سورة الزخرف: الآية 2.

الجعل قد يكون بمعنى التسمية والحكم مثل قوله تعالى: (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) (68) يعني سموه كذباً وحكموا عليه بذلك، ولم يرد أنهم خلقوه (69).

- ثانياً الأدلة العقلية:

أستدل الأشاعرة على قدم كلام الله وانه غير مخلوق بأدلة متعددة نذكر منها على سبيل المثال:

1- قولهم: أن الكلام من صفات الكمال، فلو كان محدثاً لكانت ذاته خالية من صفات الكمال قبل حدوثه، والخالي عن الكمال ناقص، وذلك على الله محال.

2- أستدل الأشاعرة على قدم كلام الله بتفرقتهم بين الكلام النفسي القائم في ذاته تعالى، وبين القرآن الذي هو عبارة عن سور وآيات، ليس هو الكلام النفسي القديم بل هو حكاية عنه وعبارة عنه، وعلى هذا فالكلام النفسي قديم، والقرآن المتلو والمحفوظ والمقروء حادث، لذا لا يلزم الأشاعرة هذا الإلزام (70) والخلاف يرجع إلى أن الأشاعرة تثبت نوعاً من الكلام هو الكلام النفسي الذي ترفضه المعتزلة ولا تقول بوجود نوع من الكلام بخلاف جنس كلامنا. وهذا الدليل كان بمثابة الرد على قول المعتزلة الذين يقولون بأن القرآن وهو كلام الله مكون من سور وحروف منتظمة وكلمات مجموعة ومقروءة ومسموعة ولها مفتتح ومختتم، وكونه معجزة للرسول، وكل ذلك يدل على حدوثه وأنه مخلوق.

3- أن الكلام لو كان حادثاً لكان إما أن يقوم بذات الله تعالى، أو بغيره، أو لا يقوم بمحل، فلو قام بذات الله تعالى لزم كونه محلاً للحوادث وهو محال، وإن قام بغيره فهو أيضاً محال، لأنه لو جاز أن يكون متكلاً بكلام قائم بغيره، لجاز أن يكون متحركاً بحركة قائمة بغيره وساكناً بسكون قائم بغيره وهو محال، وإن وجد ذلك لا في محل فهو محال وباطل بالاتفاق، وعلى هذا لا يجوز أن يكون كلامه تعالى حادثاً (71).

4- يستدل الأشاعرة أيضاً بأن الكلام في الأزل لا يتصف بكونه أمراً ولا نهياً إلا عند وجود المخاطبين، ولقد أجاز الأشعري جواز خطاب المعدوم، واستدل له على جواز ذلك قوله: بأننا في وقتنا مأمورون بأمر الله تعالى الذي توجه على المأمورين في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - فإذا لم يبعد أن يتأخر وجود المأمور عن الأمر بسنة، لم يبعد أن يتأخر عنه بأكثر ولم يزل. وهذا الدليل يرد به الأشاعرة على المعتزلة الذين احتجوا بأن خطاب الله يتكون من أمر ونهي وذلك يتطلب وجود من يصدر إليهم الخطاب، لأن لو كان الله حسب المعتزلة أزلياً لاقتضى قدم من يوجه إليهم الخطاب (72).

وبالنظر إلى كتاب الإبانة فإننا نجد أن الأشعري قد حذا حذوا الحنابلة في القول بقدم كلام الله وأن القرآن غير مخلوق، وإن كنا نجد له هذا النص الذي يعد مدخلاً للتمييز بين ما هو قديم وما هو حادث في القرآن فالقرآن في اللوح المحفوظ وهو قوله تعالى: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ) (73) وهو كذلك في صدور الذين أوتوا العلم لقوله تعالى: (بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ) (74) وهو متلو على الألسنة لقوله تعالى: (لَا تَحْرُكُ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ

68 - سور الحجر: الآية 91.

69 - الباقلائي: الإنصاف، ص122.

70 - الشهرستاني: نهاية الإقدام، ص309، 311.

71 - الأشعري: اللع، ص41.

72 - علي عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية (مدخل ودراسة)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1995م، ص294.

73 - سورة البروج: الآية 22، 21.

74 - سورة العنكبوت: الآية 49.

به (75) فالقرآن مكتوب في المصاحف في الحقيقة، محفوظ في الصدور في الحقيقة، متلو بالألسن في الحقيقة، ومسموع بالحقيقة إذا يقول الله تعالى: (فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ)(76).

فالقرآن أو بالأحرى كلام الله يطلق على أكثر من نحو واحد، فليس حال الكلام في اللوح المحفوظ هو نفس حاله أو صفته حين يكون في المصاحف مكتوباً أو على الألسن متلوّاً أو في الأذان مسموعاً، وإنما يطلق كلام الله على نحوين: الكلام النفسي القديم المتعلق بالعلم وهو القائم بذات الله، والكلام المكون من حروف وأصوات وهو الحادث. ولم يكن المعتزلة يميزون هذا التمييز مستنديين إلى أن الكلام أمر ونهي وخبر واستخبار، وأن الأمر يقضي أن يتوجه الخطاب فيه إلى أمور كما يتوجه النهي إلى من ينهي. أما الخبر فهو وصف الحادث، وكل ذلك محدث، على أن الأشعري لا ينظر إلى موضوع الخطاب، وإنما إلى العلم الذي يشتمل عليه الخطاب، فسواء أكانت الآيات أمراً أم نهياً أم استخباراً فذلك كله يرجع إلى صفة واحدة لله هي صفة العلم، وكما أن العلم واحد وإن تعلق بما هو واجب أو جائز أو مستحيل، كذلك الكلام النفسي يدل على معنى واحد قائم بالله قديم وإن تعلق بأمر أو نهي أو خبر أو استخبار، وكما أن علمه واحد مع كثرة المعلومات، وقدرته واحدة مع تعدد المقدورات، وإرادته واحدة قديمة مع حدوث المرادات، وكذلك كلامه فإنه واحد مع تعدد متعلقاته، أزلي لأن نسبة الأزلية إلى عموم متعلقاتها واحدة، يقول الشهرستاني معبراً عن رأي الأشعري: إن الكلام له صفة واحدة لا خاصية واحدة ولخصوص وصفها حد خاص، أما كونه أمراً ونهياً وخبراً واستخباراً فهي خصائص للكلام وليست أقساماً له، كانقسام العرض إلى أصنافه المختلفة (لون ، طعم ، رائحة) أو الحيوان إلى أنواعه المتميزة (77).

هذا بإيجاز رأي الأشاعرة في قدم الكلام الإلهي وأن القرآن غير مخلوق، وموقفهم من المعتزلة القائلين بحدوث الكلام الإلهي وإن القرآن مخلوق، ومحاولتهم التوسط بين الحناابلة القائلين بقدم الكلام وقدم القرآن المكون من آيات وسور وحروف والمتلو والمحفوظ، وإن كلماته وحروفه قديمة، وبين المعتزلة التي تنكر قدم القرآن أو أن القرآن غير مخلوق، فقال الأشاعرة بقدم الكلام النفسي، وحدث القرآن الذي هو حكاية عنه والمتلو والمحفوظ والمكون من سور وآيات.

- الخاتمة:

وأخيراً يمكن استخلاص بعض النتائج التي توصل إليها البحث يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- 1- للمعتزلة في قضية خلق القرآن أثراً واضح على الخليفة المأمون مما أدى إلى حمل الناس على القول بخلق القرآن من أجل أن تكون عقيدة هؤلاء الناس موافقة لعقيدة المعتزلة، وأن تكون هذه القضية عقيدة رسمية للدولة.
- 2- إن قول المعتزلة بخلق القرآن ناتج عن قولهم بالتوحيد ونفي الصفات، ودفاعهم عن قضية خلق القرآن جزء من دفاعهم عن كلمة الله الأزلية كما هو شأن المسيح لدى النصارى. وكذا انكارهم للديانات الثنائية (المجوس) التي تدعي وجود إلهين قديمين (إله النور وإله الظلمة) وانكار كما ادعت المشبه من تشبيهه وتجسيم يلحق ذات الله من كل وجه فكل هذه الاعتقادات تتنافى مع عقيدة التوحيد من وجهة نظر المعتزلة.

75 - سورة القيامة: الآية 16.

76 - سورة التوبة: الآية 6.

77 - الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام، ص 291.

3- هناك تشابه بين المعتزلة وخصومهم من الفرق الإسلامية كالأشاعرة مثلاً بأن الله تعالى متكلم، وأن له كلام وأن القرآن كلامه. ولكن الخلاف فكان حول معنى الكلام، وحقيقة المتكلم، وحول خلق القرآن وقدمه.

4- ومن الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة أيضاً هو أن ما تثبته المعتزلة من الكلام يثبتته الأشاعرة، أما ما يثبتته الأشاعرة من نوع الكلام النفسي لا تثبته المعتزلة.

5- وأخيراً يتضح من خلال هذه الدراسة خلافاً واضحاً بين المعتزلة والأشاعرة في قضية القول بخلق القرآن حيث تمثل هذا الخلاف في طبيعة الكلام الإلهي من حيث هو صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى أم فعل أحدثه الله تعالى لا في محل.

- قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أبو بكر الباقلائي. 1986م. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، عالم الكتب، الطبعة الأولى،
- 2 - أبو الحسن الأشعري، بدون تاريخ، الإبانة عن أصول الديانة، دار المعارف النظامية، الهند.
- 3 - أبو الحسن الأشعري. 1955م كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، صححه وعلق عليه، حموده غرابية، مطبعة مصر، القاهرة.
- 4 - أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. 1425هـ. نهاية الإقدام في علم الكلام، تحقيق: أحمد فريد المزيري، دار الكتب العلمية – بيروت.
- 5 - ابن المرتضى. 1402هـ. المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، تحقيق: عصام الدين، دار المعرفة، بدون طبعة.
- 6 - أحمد محمود صبحي. 1985م. في علم الكلام، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة.
- 7 - الحافظ شمس الدين الذهبي. 1996م. سير أعلام النبلاء، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشر.
- 8 - جمال الدين بن نباته المصري. بدون تاريخ. شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.



- 9 - الرازي. بدون تاريخ. معالم أصول الدين، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، دار الكتاب العربي، لبنان.
- 10 - السمعاني. بدون تاريخ. الأنساب، مكتبة مشكاة الإسلامية.
- 11 - عبد الملك بن عبد الله الجويني. 1950م. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم عبد المحسن، مكتبة الخانجي، مصر.
- 12 - عبد القاهر البغدادي. 2002م. أصول الدين، تحقيق وتعليق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- 13 - عضد الدين عبد الرحمن الإيجي. 1997م. المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.
- 14 - علي عبد الفتاح المغربي. 1995م. الفرق الكلامية الإسلامية (مدخل ودراسة) مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية.
- 15 - القاضي عبد الجبار. بدون تاريخ. شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة.
- 16 - القاضي عبد الجبار. 1965. المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: محمود محمد قاسم، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.
- 17 - القاضي عبد الجبار. بدون تاريخ. المحيط بالتكليف، تحقيق: عمر السيد عزمي، وأحمد فؤاد الأهواني، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار المصرية للتأليف والترجمة.